

# ملخص تقرير الإطار المالي متوسط المدى

تشرين الثاني 2023



وحدة الاقتصاد والمالية الكلية (MFU)

وزارة المالية

## فهرس المحتويات

2.....	التطورات الاقتصادية
2.....	التطورات الاقتصادية العالمية
2.....	التطورات الاقتصادية المحلية
3.....	الإطار المالي متوسط المدى في الأردن
3.....	آفاق الاقتصاد الأردني
4.....	سيناريو الأساس
8.....	السيناريو البديل
11.....	المخاطر المحتملة غير المباشرة

# التطورات الاقتصادية

## التطورات الاقتصادية العالمية

أدت الحرب الروسية الأوكرانية لزيادة الحالة الضبابية التي تكتنف التوقعات الاقتصادية العالمية. حيث تم تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2023 من 3.6% إلى 3.0% في تحديث تشرين الأول 2023 على توقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (WEO). وبالمثل، تم تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 3.6% إلى 2.0%، وهو ما يعود أساساً إلى التدابير المتبعة لاحتواء التضخم، والتخفيضات في إنتاج النفط، وتدهور الظروف المالية. من ناحية أخرى، تم رفع تقديرات التضخم العالمي لأعلى، لتقفز من 4.8% إلى 6.9%. وبالمثل، تم رفع توقعات التضخم للاقتصادات المتقدمة من 2.5% إلى 6.4%. وفقاً لتقديرات البنك الدولي لأسعار السلع، سجلت أسعار القمح الأمريكي انخفاضاً بنسبة 31.8% في أيار 2023 مقارنة بعام 2022، بينما شهد النفط الخام انخفاضاً بنسبة 24.2%. ومع ذلك، يقدر صندوق النقد الدولي أن تصل أسعار برميل نفط برنت إلى 80.5 دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2023، بخلاف المستويات القياسية التي شهدتها في عام 2022 والتي تجاوزت 120 دولار أمريكي للبرميل. وقد انعكست هذه التطورات الدولية بشكل محدود على معدل التضخم في الأردن ليرتفع بنسبة 2.2% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022 نتيجة سياسات البنك المركزي التشددية، وكذلك قرار توحيد وتخفيض الرسوم الجمركية على شريحة واسعة من السلع المستوردة منذ بداية عام 2022.

كما أدت الضغوط التضخمية إلى اتباع سياسة نقدية أكثر صرامة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإضافة لرد فعل قوي من السوق المالية. في آذار 2022، بدأ الاحتياطي الفيدرالي سلسلة من 11 زيادة متتالية لأسعار الفائدة، الأمر الذي أدى بدوره لرفع تكاليف الاقتراض إلى أعلى مستوى في 16 عاماً. ارتفعت عوائد سندات الخزينة الأمريكية بشكل كبير، خاصة ذات الاستحقاق قصير الأجل. أدت هذه الزيادة الكبيرة في العوائد قصيرة الأجل مقارنة بطويلة الأجل إلى انعكاس منحني العوائد.

## التطورات الاقتصادية المحلية

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بمعدل 2.5% في عام 2022، بزيادة بلغت 0.3 نقطة عن عام 2021. وهو ما يشير إلى استمرار التعافي بعد الجائحة، على عكس العديد من الدول حول العالم وخاصة الدول المستوردة للنفط والتي شهدت تباطؤاً في معدلات نموها. يعود الفضل في هذا الإنجاز بشكل كبير إلى مجموعة السياسات النقدية والمالية الحكيمة التي اتبعتها الأردن. يشار إلى أنه في النصف الأول من عام 2023 نما الاقتصاد الأردني بنسبة 2.7%، مدفوعاً بالنمو في كل من قطاعات الزراعة، والنقل والاتصالات، والصناعات الاستخراجية والتحويلية.

كما تحسن الرصيد المالي في عام 2022 على إثر تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية الحكيمة والإصلاحات الإدارية المستمرة. حيث حققت الحكومة المستويات المستهدفة للإيرادات المحلية والنفقات والتي تم تحديدها في قانون الموازنة العامة لسنة 2022. وتم بذل جهود كبيرة في جانب تحصيل الإيرادات في عام 2022 مما أدى لتقليل العجز الأولي قبل المنح إلى 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي. تعود الزيادة في الإيرادات المحلية لعام 2022 إلى زيادة في الإيرادات الضريبية بمقدار 421.0 مليون دينار أردني والإيرادات غير الضريبية بمقدار 378.7 مليون دينار أردني. تحققت هذه الإنجازات نتيجة الإدارة المالية الحكيمة، والإجراءات الهيكلية والإدارية والتشريعية في مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي.

# الإطار المالي متوسط المدى في الأردن

## آفاق الاقتصاد الأردني

تعتمد وزارة المالية على تحسين الإطار المالي متوسط الأجل كأداة رئيسية لتحسين الإدارة المالية. إذ يوفر الإطار المالي متوسط الأجل بياناً كمياً متناسقاً لاستراتيجية المالية العامة للحكومة ونوع من الالتزام العام. كما يعزز الإطار جدوى الأهداف المالية للحكومة من خلال ضمان أن المسار المستهدف لمؤشرات المالية العامة الرئيسية يتماشى مع الاستدامة المالية على المدى المتوسط ومع إطار الاقتصاد الكلي الذي يهدف إلى تحقيق نمو سريع ومستدام ويحقق استمرارية القطاع الخارجي. كما أنه وسيلة يمكن للحكومة من خلالها الالتزام بالمسار المستهدف للمؤشرات المالية على المدى المتوسط خصوصاً في ظل وجود عوامل عدم الثقة، وبالتالي ترسيخ التوقعات.

تم إعداد السيناريو الأساسي متوسط المدى للمتغيرات الاقتصادية والمالية للأردن والذي يظهر تحسناً في النمو الاقتصادي في السنوات القادمة. حيث يقدر السيناريو الأساس نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 2.7٪ خلال عام 2023، ويزيد تدريجياً ليصل إلى 2.9٪ بحلول عام 2026. جاء هذا نتيجة لتحسن أنشطة السياحة، وإعادة فتح الحدود، والأداء الجيد للقطاع الخارجي. ويدعم النمو المتوقع في النصف الأول من عام 2023 والذي بلغ 2.7٪ توقعاتنا بتحقيق معدل نمو بنسبة 2.7٪ لكامل العام 2023.

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في السيناريو الأساس في عام 2023، ثم يستقر في المدى المتوسط. حيث من المتوقع أن يصل مخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل 2.5٪ في عام 2023 قبل أن ينخفض قليلاً ويثبت عند 2.3٪ في السنوات الأربع القادمة. يتماشى هذا التوقع مع التطورات الأخيرة لأسعار الفائدة العالية. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل 5.3٪ في عام 2023، قبل أن ينخفض إلى 5.1٪ في 2024 ويعاود الارتفاع تدريجياً ليصل إلى 5.3٪ بحلول عام 2026.

كما يتوقع أن يكون هناك تحسن ملحوظ في توقعات الإيرادات الحكومية، مدفوعاً بالجهود المبذولة من قبل وزارة المالية لتوسيع القاعدة الضريبية دون زيادة النسب الضريبية بالإضافة لتحسين إدارة التحصيل الضريبي، يضاف إلى ذلك أن المعدلات المرتفعة المتوقعة للنمو الاقتصادي والتضخم من المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على ديناميكية الدين العام. حيث من المتوقع أن يصل مستوى الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 84.3٪ في عام 2026، دون أي إجراءات مالية إضافية.

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات تتضمن درجة عالية من عدم اليقين والمرتبطة بالمتغيرات الخارجية، وعليه فإن ابتعاد الواقع عن التوقعات يظل مصدراً للمخاطر المحتملة على الاقتصاد الأردني. تم تحليل سيناريو سلبي بديل، حيث قد يؤدي التوتر الجيوسياسي العالمي إلى زيادة أسعار النفط لتتجاوز 120 دولاراً للبرميل مما يؤدي إلى ركود عالمي وارتفاع في أسعار الفائدة العالمية، حيث سيواجه الاقتصاد الأردني، ضمن هذا السيناريو، مخاطر متعلقة بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في معدل التضخم لعامي 2024 و2025، بالإضافة لتحسن أكثر بطئاً في العجز الكلي. ما فيما يتعلق بالدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان الانخفاض التدريجي في هذا السيناريو أبطأ بشكل ملحوظ، حيث من المتوقع أن تنخفض النسبة إلى 87.4٪ فقط بحلول عام 2026.

تتأثر المالية العامة بالعديد من المخاطر، سواء كانت خارجية أو داخلية، مما يفرض تحديات كبيرة على استقرارها. فعلى الصعيد الخارجي، تتأثر المالية العامة بعدة عوامل مثل ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة التضخم، وارتفاع معدلات الفائدة العالمية الأمر الذي يقود بدوره إلى زيادة معدلات الفائدة المحلية، مما يزيد من تكلفة خدمة الدين العام بشكل كبير. أما على الصعيد الداخلي، قد تتأثر المالية العامة بعوامل مثل تباطؤ النمو المحلي، وانخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار العام. وفي جميع الأحوال فإن مخاطر ارتفاع الدين العام هي الأكثر خطورة على استقرار المالية العامة.

## سيناريو الأساس

شهد الاقتصاد الأردني تحسناً على المستوى المالي الكلي في العام 2022 حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 2.5٪، لكن التحديات الهيكلية لا تزال قائمة في ظل استمرار الأداء الضعيف لسوق العمل مع صعوبات عالية في خلق الوظائف، خاصة بالنسبة لفئتي الإناث والشباب. أما بخصوص الأداء المالي فقد جاء قوياً في عام 2022 حيث حققت الحكومة المركزية مستويات الإيرادات المحلية ونفقات المستهدفة في قانون الموازنة العامة.

اعتمدت الافتراضات الخارجية على أحدث تقرير للأفاق الاقتصادية العالمية من صندوق النقد الدولي لتتبع توجهات الاقتصاد العالمي، حيث تم الاعتماد على معدل النمو العالمي المستقبلي وتوقعات أسعار نفط برنت. وأخذت التوقعات الجديدة لصندوق النقد الدولي العديد من العوامل بعين الاعتبار ومنها النزاع القائم بين أوكرانيا وروسيا وتداعياته على النمو العالمي والتضخم. علاوة على ذلك، تم أخذ قيم المنح الأجنبية المحددة في قانون الموازنة لعام 2023.

تشير توقعاتنا إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيبلغ 2.7٪ في عام 2023، ويثبت عن نفس المعدل في عام 2024، ثم 2.8٪ في عام 2025، و2.9٪ في عام 2026. علاوة على ذلك، نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل 5.3٪ في عام 2023، يليها انخفاض إلى 5.1٪ في عام 2024، ليعاود الارتفاع إلى 5.2٪ في عام 2025، و5.3٪ في عام 2026. من المتوقع أن يبلغ مخفض الناتج المحلي ما نسبته 2.5٪ في عام 2023، يليه انخفاض إلى 2.4٪ في عام 2024 و2.3٪ للأعوام 2025 و2026. كما من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 2.8٪ في عام 2023، يليه انخفاض إلى 2.3٪ للأعوام 2024 و2025 و2026.

فيما يتعلق بتوقعات الإيرادات الحكومية، من المتوقع أن تزيد الإيرادات المحلية بشكل تدريجي من 8,695.0 مليون دينار في عام 2023 إلى 10,748.1 مليون دينار في عام 2026. ويدعم هذا التوقع التوجه الحكومي لتوسيع القاعدة الضريبية دون زيادة معدلات الضريبة، من خلال تحسين إدارة تحصيل الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يدعم معدل النمو الاقتصادي القوي أيضاً تحصيل الضرائب على المدى المتوسط.

من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الضريبية، مع زيادة ضريبة الدخل من 1,621.1 مليون دينار في عام 2023 إلى 2,223.8 مليون دينار في عام 2026. يتوقع أن تزيد الضرائب على السلع والخدمات من 4,484.5 مليون دينار في عام 2023 إلى 5,294.6 مليون دينار في عام 2026. وكذلك يتوقع نمو الضرائب على التجارة من 260.4 مليون دينار في عام 2023 إلى 366.8 مليون دينار في عام 2026. من المتوقع أن تشهد الضرائب الأخرى (تشمل ضريبة بيع العقار وضرائب على المنح) زيادة تدريجية من 189.0 مليون دينار في عام 2023 إلى 255.5 مليون دينار في عام 2026. تظهر الإيرادات غير الضريبية أيضاً توجهاً إيجابياً، لترتفع بشكل مستقر من 2,140.0 مليون دينار في عام 2023 إلى 2,607.3 مليون دينار بحلول عام 2026.

من المتوقع أن تستمر النفقات الكلية بالارتفاع لتصل إلى 11,331.5 مليون دينار في عام 2023، 12,321.7 مليون دينار في عام 2024، 12,813.0 مليون دينار في عام 2025، وأخيرًا إلى 13,378.6 مليون دينار في عام 2026. من بين هذه النفقات، من المتوقع أن تزيد النفقات الرأسمالية من 1,536.9 مليون دينار في عام 2023 إلى 1,711.8 مليون دينار في عام 2024، 1,760.6 مليون دينار في عام 2025، و1,864.8 مليون دينار في عام 2026. وبالمثل، من المتوقع أن تزيد النفقات الجارية إلى 9,794.6 مليون دينار في عام 2023، 10,609.9 مليون دينار في عام 2024، 11,052.5 مليون دينار في عام 2025، و11,513.8 مليون دينار في عام 2026. من المتوقع أن ترتفع مدفوعات الفائدة كل عام من 1,696.0 مليون دينار في عام 2023 إلى 1,996.0 مليون دينار في عام 2024، 2,102.2 مليون دينار في عام 2025، و2,282.6 مليون دينار في عام 2026.

يتوقع أن يصل العجز الكلي إلى 1,884.5 مليون دينار في عام 2023، 2,050.0 مليون دينار في عام 2024، 2005.3 مليون دينار في عام 2025، و1937.4 مليون دينار في عام 2026. أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن يصل العجز الكلي لما نسبته 5.2% في عام 2023، ثم يرتفع إلى 5.4% في عام 2024، ويعاود الانخفاض إلى 5.0% في عام 2025، و4.6% في عام 2026.

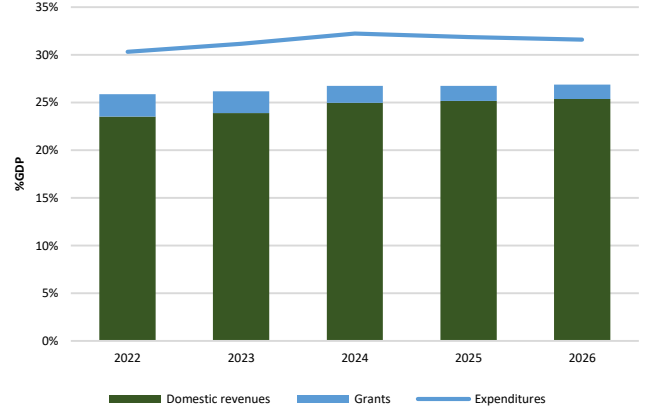
من المتوقع أن يصل العجز الأولي إلى 940.5 مليون دينار في عام 2023، ثم ينخفض إلى 777.0 مليون دينار في عام 2024، وينخفض أكثر إلى 596.2 مليون دينار في عام 2025، وأخيرًا ينخفض إلى 347.9 مليون دينار في عام 2026. أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن يكون العجز الأولي 2.6% في عام 2023، قبل أن ينخفض إلى 2.0% في عام 2024، ثم 1.5% في عام 2025، و0.8% في عام 2026.

## سيناريو الأساس

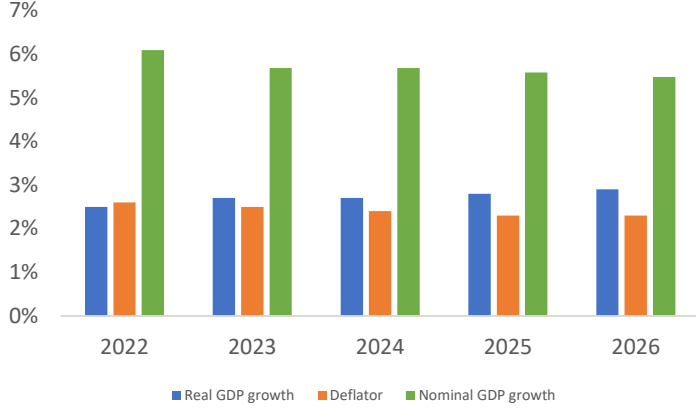
2026	2025	2024	2023	2022	
2.9	2.8	2.7	2.7	2.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
5.3	5.2	5.1	5.3	5.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.3	2.3	2.4	2.5	2.6	مخفض الناتج المحلي (%)
2.3	2.3	2.3	2.8	4.2	التضخم (%)
10748.1	10114.6	9548.7	8695.0	8121.9	الإيرادات المحلية
693.2	693.2	723.0	752.0	792.2	المنح
2223.8	2122.2	1950.0	1621.1	1548.2	ضريبة الدخل
5294.6	5032.4	4739.1	4484.5	4167.5	الضرائب على السلع والخدمات
366.8	338.9	320.7	260.4	232.7	الضرائب على التجارة
255.5	226.6	219.0	189.0	99.5	ضرائب أخرى (الملكية + ضرائب على المنح)
2607.3	2394.5	2320.0	2140.0	2074.0	الإيرادات غير الضريبية
13378.6	12813.0	12321.7	11331.5	10466.6	النفقات الكلية
11513.8	11052.5	10609.9	9794.6	8954.3	النفقات الجارية
2282.6	2102.2	1996.0	1696.0	1427.6	مدفوعات الفائدة
1864.8	1760.6	1711.8	1536.9	1512.3	النفقات الرأسمالية
-1937.4	-2005.3	-2050.0	-1884.5	-1552.5	العجز الكلي
4.6	5.0	5.4	5.2	4.5	العجز الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-347.9	-596.2	-777.0	-940.5	-917.1	العجز الأولي
0.8	1.5	2.0	2.6	2.7	العجز الأولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-988.9	-1275.2	-1535.0	-1599.5	-1353.1	عجز الأولي يشمل (شركة الكهرباء الوطنية والمياه)
2.3	3.2	4.0	4.4	3.9	العجز الأولي يشمل (شركة الكهرباء الوطنية والمياه) (% من الناتج المحلي الإجمالي)
35685.9	34735.2	33524.5	32195.5	30668.0	رصيد الدين بعد استثناء ما يحمله SSC
84.3	86.4	87.7	88.5	88.8	رصيد الدين بعد استثناء ما يحمله SSC (% من الناتج المحلي الإجمالي)
42349.3	40217.8	38229.8	36374.7	34543.9	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

## أبرز التوقعات

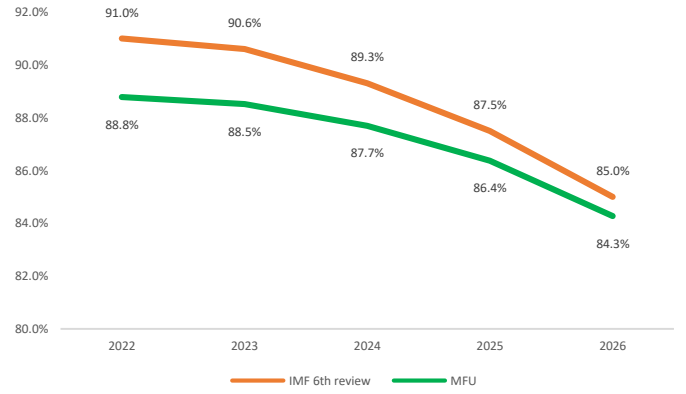
الشكل (أ): المالية العامة (% الناتج المحلي الإجمالي)



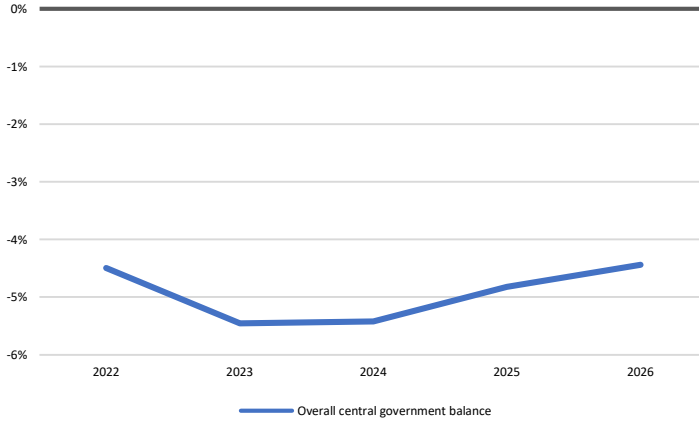
الشكل (ب): الناتج المحلي الإجمالي ومخفض الناتج



الشكل (ج): الدين (% الناتج المحلي الإجمالي)



الشكل (د): رصيد الحكومة المركزية (% الناتج المحلي الإجمالي)



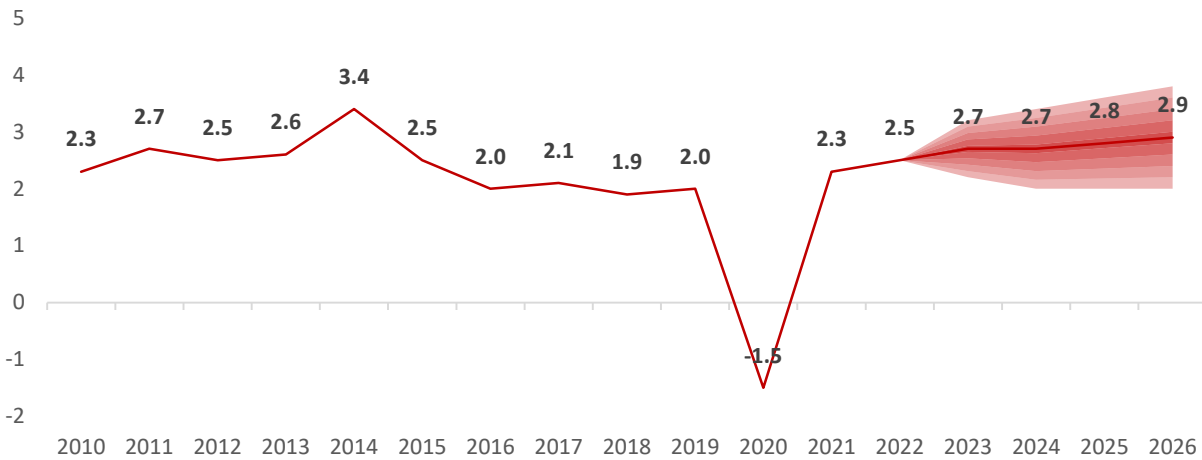


## السيناريو البديل

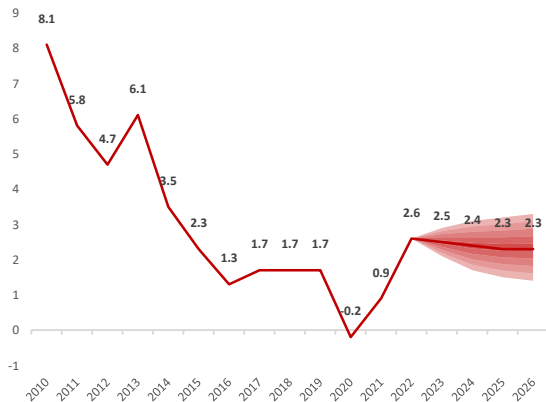
تبقى حالة عدم اليقين العالمي مصدرًا قويًا للمخاطر ذات الأثر السلبي المحتمل على الاقتصاد الأردني. ففي حين تم التطرق سابقاً للتوقعات الأساسية، فإن فهم المخاطر المحيطة بالتوقعات الأساسية هو أمرٌ على نفس القدر من الأهمية. في هذا الصدد، تستخدم الرسوم البيانية عادةً كأداة لإيضاح حالة عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات. في حين تم تثبيت التوقع الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7٪ لعام 2023، يظهر الرسم البياني (أ) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيتراوح بين 2.2٪ إلى 3.2٪، بنطاق ثقة 95٪. أما الرسم البياني (ب) فيظهر أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيتراوح بين 2.1٪ و 2.9٪، بينما يظهر الرسم البياني (ج) أن التضخم الرئيسي سيتراوح بين 2.5٪ و 3.0٪، مما يظهر مستويات معتدلة نسبيًا من عدم اليقين والمخاطر المحتملة.

### حالة عدم اليقين للسيناريو الأساسي

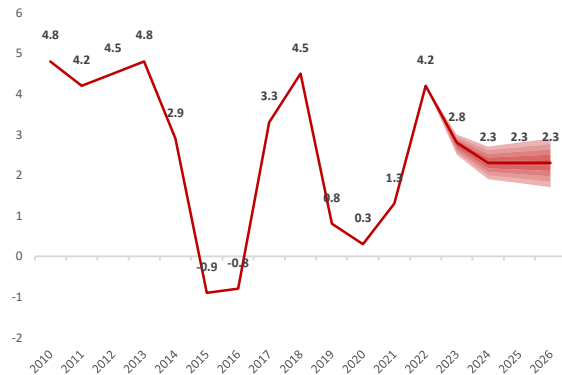
الرسم البياني (أ): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي



الرسم البياني (ب): انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السنوي



الرسم البياني (ج): معدل التضخم السنوي



ولمحاكاة الآثار المحتملة للصدمات السلبية على الاقتصاد الأردني فقد تم إعداد سيناريو بديل تم الافتراض فيه أن أسعار النفط ستعاود الارتفاع لتتخطى حاجز الـ 120 دولارًا للبرميل في العام المقبل (2024) كنتيجة لتصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية، والتي قد تشمل النزاع بين أوكرانيا وروسيا أو التصعيد المحتمل في منطقة الشرق الأوسط. يُفترض أن يصاحب هذا السيناريو ركود عالمي، مع انخفاض معدل النمو العالمي إلى أقل من 2.0٪ وتجاوز التضخم العالمي معدل 7.0٪، مما قد يجبر العديد من البنوك المركزية حول العالم على زيادة أسعار الفائدة بشكل أكبر.

ينتج عن السيناريو البديل معدلات نمو أقل وتضخم أعلى في عام 2024 مقارنة بالسيناريو الأساس. يُتوقع أن تنخفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.7٪ (سيناريو أساس) إلى 2.4٪ (سيناريو بديل) في عام 2024 ومن 2.8٪ (سيناريو أساس) إلى 2.5٪ (سيناريو بديل) في عام 2025. كما يظهر هذا السيناريو البديل معدلات تضخم أعلى في الأردن للعام 2024، وتستمر بمعدلات أعلى بعد ذلك. كما جاءت توقعات معدلات النمو الاسمية أعلى مقارنةً بالسيناريو الأساسي في عام 2023 وبعده.

وقد تواجه الأردن مخاطر اقتصادية متعددة مرتبطة بارتفاع معدلات التضخم، في ظل التغييرات الإقليمية والعالمية المتسارعة والاعتماد الكبير على استيراد النفط. حيث إن هذه الظروف قد تسهم في زيادة محتملة لأسعار السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، خاصةً في مجال الحماية الاجتماعية والمجالات الأخرى التي ترتبط أسعار السلع فيها مباشرةً بالأسعار العالمية للسلع الأساسية. في هذا السيناريو البديل، نتيجة للظروف المذكورة أعلاه، يُتوقع أن تبدأ الإيرادات المحلية في الانخفاض اعتباراً من عام 2024 فصاعداً، بينما من المتوقع أن تبدأ النفقات في الزيادة فقط اعتباراً من عام 2025 فصاعداً. إذ قد تتخذ الحكومة خطوات لزيادة المخصصات المالية للحماية الاجتماعية في ميزانية عام 2025، بهدف حماية المواطنين من الآثار الاقتصادية السلبية. يُتوقع أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى تعميق العجز المالي وبالتالي زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن هذا يتطلب استراتيجيات مالية حذرة للتغلب على القيود الاقتصادية الناشئة عن حالة عدم اليقين الجيوسياسي الذي يؤثر على أسعار النفط العالمية. كما يتطلب تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية كإجراءات ضرورية للحد من الآثار الضارة للتضخم.

## السيناريو البديل

2026	2025	2024	2023	2022	
2.7	2.5	2.4	2.7	2.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
5.3	5.4	5.4	5.3	5.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.5	2.8	3.0	2.5	2.6	مخفض الناتج المحلي (%)
3.2	4.2	3.5	2.8	4.2	التضخم (%)
10724.3	10006.0	9478.0	8780.0	8121.9	الإيرادات المحلية
693.2	693.2	723.0	752.0	792.2	المنح
2223.5	2103.0	1897.7	1621.1	1548.2	ضريبة الدخل
5267.5	4954.2	4764.0	4549.5	4167.5	الضرائب على السلع والخدمات
406.6	359.7	312.5	280.4	232.7	الضرائب على التجارة
255.5	226.6	219.0	189.0	99.5	ضرائب أخرى (الملكية + ضرائب على المنح)
2571.1	2362.5	2284.9	2140.0	2074.0	الإيرادات غير الضريبية
13478.6	12883.0	12321.7	11416.5	10466.6	النفقات الكلية
11613.8	11122.5	10609.9	9879.6	8954.3	النفقات الجارية
2382.6	2202.2	2011.0	1656.0	1427.6	مدفوعات الفائدة
1864.8	1760.6	1711.8	1536.9	1512.3	النفقات الرأسمالية
-2061.2	-2183.8	-2120.7	-1884.5	-1552.5	العجز الكلي
4.8	5.4	5.5	5.2	4.5	العجز الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-371.8	-674.8	-832.7	-980.5	-917.1	العجز الأولي
0.9	1.7	2.2	2.7	2.7	العجز الأولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-1012.8	-1353.8	-1590.7	-1639.5	-1353.1	عجز الأولي يشمل (شركة الكهرباء الوطنية والمياه)
2.4	3.4	4.1	4.5	3.9	العجز الأولي يشمل (شركة الكهرباء الوطنية والمياه) (% من الناتج المحلي الإجمالي)
37207.8	35818.0	33822.0	32195.5	30668.0	رصيد الدين بعد استثناء ما يحمله SSC
87.4	88.6	88.2	88.5	88.8	رصيد الدين بعد استثناء ما يحمله SSC (% من الناتج المحلي الإجمالي)
42550.9	40409.3	38339.0	36374.7	34543.9	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

## المخاطر المحتملة غير المباشرة

يعد تحليل المخاطر المحتملة من الشركات المملوكة من الحكومة على المالية العامة من الأمور الضرورية للوقوف بصورة شمولية على المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المالية العامة. وضمن هذا الإطار تم تحليل ثلاث شركات حكومية رئيسية وهي الخطوط الجوية الملكية الأردنية (RJ)، والشركة الوطنية للكهرباء (NEPCO)، والشركة المتكاملة للنقل المتعدد الوسائط (CMTC). وقد تبين أن ربحية هذه الشركات وسيولتها وملاءتها المالية تأثرت بفعل التحديات الأخيرة التي واجهتها مثل جائحة كوفيد-19 واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية، خاصة في أوكرانيا، ويمكن اعتبار مشكلة الملاءة المالية أبرز نقطة ضعف لهذه الشركات، وبالتالي اعتبارها مخاطر محتملة والتزامات مالية غير مؤكدة على الحكومة.

أما بخصوص مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فيوجد حالياً 49 مشروعاً للشراكة PPP من هذا النوع في مختلف القطاعات باستثمار إجمالي مقداره 7.06 مليار دينار أردني. ونظراً لأهمية الرقابة على هذه المشاريع، فقد تم إنشاء وحدة الالتزامات المالية (FCU) في عام 2020. ومن أبرز هذه المشاريع، مشروع باص التردد السريع، ومشروع محطة مركز جسر الملك حسين الحدودية، ومبادرة إنشاء وتطوير 14 مدرسة عامة.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية لم تواجه حتى الآن أي مخاطر أعباء مالية متعلقة بالالتزامات المباشرة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن دراسة مثل هذه السيناريوهات وعواقبها المحتملة تظل مهمة، لأن أحداثاً مثل الحرب المستمرة في أوكرانيا، إلى جانب حالات عدم اليقين مثل تقلبات أسعار الفائدة، لديها القدرة على زيادة الالتزامات المالية المحتملة والالتزامات الطارئة. لمعالجة هذه التحديات، من الضروري فصل الالتزامات المباشرة عن الالتزامات المحتملة. بالإضافة لضرورة التركيز على تحسين القدرات التقنية وضمان اختيار المشاريع بشكل صحيح وتحسين توزيع المخاطر بشكل فعال. ولمواجهة المخاطر التشغيلية، فيجب التركيز على توزيع واضح للمسؤوليات بين الأطراف الرئيسية المشاركة في الشركات بين القطاعين.



P.O. Box 85

Tel: +962 6 4636321

Fax: +962 6 4618528

Amman 11118 Jordan